

٢ - تدعو الدول الى تطبيق الاكتشافات العلمية لها فيه غير المشفرة ؛

٣ - تؤكد من جديد تعريف أسلحة التدمير الشامل الوارد في قرار اللجنة العلمية بالأسلحة التقليدية المرفوع في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٨ (١٨) والذي يعرف أسلحة التدمير الشامل بأنها الأسلحة المصممة الذرية ، والأسلحة المصممة لمواد مدمرة ، والأسلحة الكيميائية والبيولوجية المصممة ، وكل ما يستحدث في المستقبل من أسلحة قد تنقسم بمخاضها المطلوبة في مظهرها التدميري لمخاض القنبلة الذرية أو غيرها من الأسلحة الآتية الذكر ؛

٤ - ترحب باستمرار المفاوضات ، بصورة خاصة ، حول حظر الأسلحة المصممة بأنها من أسلحة التدمير الشامل والحد منها ؛

٥ - تخرج من مؤتمر لجنة نزع السلاح ، أخذاً أولويات الحالية بعين الاعتبار ، أن يبقى مسألة استحداث أسلحة جديدة من أسلحة التدمير الشامل استناداً الى مبادئ طبيعة جديدة قيد الاستعراض ، وأن ينظر في قاعدة وضع اتفاقات لحظر أية أنواع جديدة محددة من الأسلحة يمكن أن تعرف ؛

٦ - تخرج من مؤتمر لجنة نزع السلاح أن يقدم تقريراً عن استعراضه الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين .

الجمعية العامة
١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧

٨٥/٢٢ - تخليص الميزانيات العسكرية

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى أنها رجحت من الامين العام ، في قرارها ٨٧/٢١ المرفوع في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ ، أن يمدد بمساعدة فريق دولي حكومي من الخبراء في شؤون الميزانية يقوم هو بتقييمهم ، تقريراً يتضمن تحليلاً للعمليات المقدمة من الدول في ضوء الاقتراحات الواردة في تقرير عام ١٩٧٦ للفريق الخبراء المعني بتخليص الميزانيات العسكرية (١٩) ،

وان تحيط مع التدبير طط بتقرير الامين العام (٢٠) المقدم الى الجمعية العامة استجابة للقرار السالف الذكر .

(١٩) A/31/222/Rev.1 (مطبوعات الامم المتحدة ، رقم البيع : E.77.I.6) .

(٢٠) A/32/194 Add.1 .

وإن تسلم بنية تؤثر وسيلة مرغوبة للإبلاغ بشكل موحد من الفئات العسكرية للدول الأعضاء ولا سيما الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، وكذلك أية دول أخرى تدافعها في الفئات العسكرية .

وإن تسلم بأن الاتصال التي بدأت بمبادرة من الجمعية العامة بشأن تخفيض الميزانيات العسكرية قد بلغت مرحلة حاسمة ، وأن تقارير أمانة الخبيرة المتابعة قد طغت بهذه الطريقة كلها شوطا يتبع الآن اتخاذ خطوات فعلية لاختيار وسائل وسيلة الإبلاغ المقترحة ،

وإن تلاحظ أن دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنوع السلاح ، التي ستعقد في أيار/مايو و حزيران / يونيو ١٩٧٨ ، ستبين فرصة لبحث مشكلة نوع السلاح من منظور واسع ،

وإن تلاحظ كذلك أنه سيجري النظر في الدورة الاستثنائية في أمور عديدة متصلة بتخفيض الفئات العسكرية ،

وإن تؤكد من جديد اقتصادها بوجوب استخدام جزء من الموارد الموكلة لتجبة لذلك في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وخاصة في البلدان النامية ،

وإن تؤكد من جديد أيضا اقتصادها بحسن الحاجة إلى قيام الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، وكذلك جميع الدول الأخرى التي تدافعها في الفئات العسكرية ، بأجبراً تخفيضات في ميزانياتها العسكرية ،

وإن تؤكد أنها أن تحقق الأهداف النهائية لن يتحقق دون أن توافقه عملية تعاون لها بين هذه الدول ،

١ - تعرب من تقديمها للأمن العام وللمزيد الخبراء في ملحق الميزانية الذين ساعدوا في إعداد التقرير (٢٠٠) ؛

٢ - ترجو من الأمن العام أن يحين الدول التي هي على استعداد للاشتراك في اختيار نموذج لوسيلة الإبلاغ وأن يرفع تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية المكرسة لنوع السلاح ؛

٣ - ترجو من الأمن العام أن يحد تقريراً يتضمن معلومات أساسية للعرض طرس الجمعية العامة في الدورة الاستثنائية المكرسة لنوع السلاح وأن يحمله إلى جميع الدول الأعضاء في موعد لا يتجاوز ١ نيسان / أبريل ١٩٧٨ ، على أن يعرض التقرير اقتراحات وقوائم أرقام الخبراء التي يحثها الأمن العام والاقتراحات والتوصيات المقدمة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٤٦٣ (د) - ٢٠ و ٨٧/٢١ ، وهم معلومات من التقدم المحرز في تنفيذ المهمة المشار إليها في الفقرة ٢ أعلاه من

٤ - تقرير أن تدعى في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والثلاثين المنعقد المعلن : " تخفيض الميزانيات العسكرية " .

الجمعية العامة - ١٠٠

١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧